

يعتبر الذكاء الاصطناعي من المصطلحات الحديثة نسبياً في المجال القانوني وعلى فإننا لن نستخدم الحاسوب أو الدوات والتي تتم غدايتها بواسطة النسان العادي ومن خللها يمكن أن يظل الخطأ البشري متوافر طالما أن النسان هو الذي يوجه استخدامات اللة فلتفادي الخطأ البشري أصبح الن الهتمام بإستخدام اللة نفسها أو بمعنى أدق اعتماد اللة على نفسها بعد برمجتها باللزم عمله، إنما يثور التسؤل مامدى المسؤولية القانونية المترتبة عن الفعال التي ترتكب بواسطة يطول بيانه إل أنه من الضروري قبل البدء في انتشار آليات العمل بالذكاء الاصطناعي يجب أن يتجه المشرع لوضع إطار قانوني من المسؤولية القانونية مدنية وجنائية في حق الرئم التي ترتكب بواسطة الروبوت فبعض الدول اتجهت إلى وضع أنظمة عقابية لتجريم حوادث السيارت ذاتية القيادة عن طريق قياس نسبة الخطأ وبيان المتسبب الفعلي في الحادث كما أن هناك مسؤولية مدنية على المتحكم والمبرمج في حال حدوث عطل فني نتيجة عدم الحرص على واجبات العمل لبرمجة وإن المسؤولية الجنائية يمكن أن تكون مشتركة بين مبرمج أو مستخدم أو القائم بإدارة نظام عمل الروبوت وبين الروبوت ذاته حيث أن مصدر أوامر الروبوت يجب أن يكون حريصا في أن الروبوت في تنفيذه لهذه الوامر لن يكون لديه سلطة تقديرية أما المسؤولية القانونية للروبوت نفسه متوافرة حتى ولو كان آلة وليس لديه أهلية إدراك فمن الممكن المعاقبة بمنع استخدام الروبوت أو تدميره إذا كانت طريقة تصنيعه أو المدنية من خطأ وضرر وعلقة السببية متوافرة أيضا وفي حالة ارتكاب الروبوت